Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 16 / العـدد 02 / سبتمبر2022 / ص ص 479 - 491

دراسة نظرية تحليلية من خلال النصوص التشريعية للتعليم المكيف في الجز ائر

An analytical theoretical study through the legislative texts of adapted education in Algeria

سلمى بوشارب [1] ، نادية دشاش [2]

1 جامعة سكيكدة (الجزائر) ، sbouchareb881@gmail.com

2 جامعة قالمة (الجزائر) ، decheche.nadia@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/26 تاريخ القبول: 2022/06/09 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

تسعى المنظومة التربوية الجزائرية دوما إلى غرس القيم والمعارف والمهارات لدى التلاميذ من خلال توفير الظروف والإمكانيات المادية والمعنوية، وتعمل جاهدة من أجل تلبية حاجاتهم التعليمية، فسعيها لم يقتصر على التلاميذ العاديين فقط، بل اهتمت واعتنت بفئة التلاميذ الذين يعانون من مشاكل تعليمية عديدة أبرزها التأخّر والتسرّب المدرسيين، واللّذان انعكسا سلبا على التلميذ والأولياء والأسرة التربوية على حد سواء، فكان لابدّ من البحث عن حلول بيداغوجية تربوية تساعد التلميذ على تجاوز الصّعوبات التعليمية وتمكنّه من التكيف مع بيئته المدرسية، وتمنحه القدرة على مسايرة الدروس، وتجعله يتحكم في المادة التعليمية، ويتجنّب الإعادات المتكررة والرّسوب، فكان التعليم المكيّف من أبرز الحلول البيداغوجية التي تعمل على مساعدة التلاميذ على تخطّي الصّعوبات التعليمية، وتنمية مهاراتهم، وإبراز قدراتهم، وبناء كفاءاتهم، والدمج ضمن الصّفوف التعليمية العادية، والذي يعتبر الهدف الأكبر من وراء تطبيق التعليم المكيّف، وفي هذا المقال سنحاول عرض وتحليل أهم المناشير الوزارية التي جاءت في شكل نصوص تشريعية على فترات زمنيه تشرح ماهية التعليم المكيّف، وتحدد أهدافه وكيفية تطبيق الإجراءات التي جاءت بها المناشير الوزارية بخصوص التعليم المكيّف في أرض الواقع داخل المدرسة الابتدائية الجزائرية.

كلمات مفتاحية: التعليم المكيف، الصعوبات التعليمية، المنظومة التربوية، واقع التعليم المكيف في الجزائر.

ABSTRACT:

Algerian educational system always seeks to instill values, knowledge and skills in pupils by providing material and moral conditions and possibilities, and works hard to meet their educational needs, as its quest was not limited to ordinary pupils, but also concerned with pupils who suffer from many educational problems, the most important of which is the delay and dropout of school, which have had a negative impact on the pupil, parents and the educational family alike. Educational and enables him to adapt to his school environment, gives him the ability to keep up with the lessons, makes him control the educational material, and avoids failing for many times, so adapted education was one of the most prominent pedagogical solutions that work to help students overcome educational difficulties, develop their skills, highlight their abilities, build their competencies, and integrate into regular educational classes, and this is the biggest goal behind the application of adapted education, and in what we said this We will try to present and analyze the most important ministerial leaflets that came in the form of legislative texts that explain what adapted education is, define its objectives and reveal how it is medically available on the ground within the Algerian primary school.

Keywords: Adapted education, Educational difficulties, Educational system, Reality of adapted education in Algeria.

- المؤلف المرسل: سلمى بوشارب

doi: 10.34118/ssj.v16i2.2538

http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/2538

ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

لاقت المشكلات التربوية اهتماما كبيرا من طرف الباحثين التربويين والمهتمين بمجال التربية والتعليم، وكذا وزارة التربية الوطنية التي عملت جاهدة من أجل إيجاد حلول، وطرق تربوية من شأنها مساعدة التلميذ المتأخّر دراسيا على تجاوز وتخطي الصّعوبات التعليمية وتحسين المستوى التعليمي والتحصيلي لديه، ومنحه القدرة على مواصلة التعلّم بشكل طبيعي داخل الصّفوف التعليمية العادية.

وقد سخّرت وزارة التربية الوطنية كلّ الوسائل المادية والطاقات البشرية (مفتشين ومدراء... ومختلف المديريات بدءا من مديرية التربية والتعليم إلى مديرية الامتحانات التوجيه المدرسي المهني ومديريه التنظيم المدرسي...)، كما لجأت إلى تكوين معلمين متخصّصِين ومتكوّنين من خرّيجي المعهد التكنولوجي للتربية في الجزائر العاصمة، أو وهران كما خصّصت أقساما للتعليم المكيّف، وحدّدت الفئة الموجَّهة إليه وعددها، وكان هذا عن طريق المناشير الوزارية، التي جاءت شارحة وموضحة لكيفية تطبيق التعليم المكيّف على أرض الواقع عن طريق تحديد أهدافه، وطرق تطبيقه، والعناصر الفاعلة فيه حرصا شديدا منها على إنجاح هذا النوع من التعليم من خلال إعادة تنظيمه واصلاحه، وهذا ما يوضّحه المنشور الوزاري رقم 202 الصادر في 8 جويلية 2010 والذي يتضمن إعادة تنظيم التعليم المكيّف وتحسين نتائجه، وذلك عن طريق اقتراح خطط وطرق تربوية لمعالجة المشكلات والصّعوبات التعليمية، وبالتالي نرى هنا بأن هناك تجربة يعقبها تصحيح، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول عرض المناشير الوزارية الخاصة بالتعليم المكيف بطريقة مفصّلة، مشفعين إيّاها بما أمكن من شرح وتحليل، مع الوقوف على أهمّ ما جاء فيها وإبراز النقاط التي ركزّت عليها الوزارة.

2- تعريف التعليم:

يعرفه حارث عبود على أنه مهمة ذات إطار طُبِّق لآليات واستراتيجيات مختارة وبمشاركة فاعلة من الدارسين وما ينتج عن هذه العملية هو ما نسميه بالتعليم، ولا تُطلق مفردات التعليم على النشاط المحصور داخل المؤسسة التعليمية مدرسة كانت أو جامعة أو ما شابهها، بل يمتد ليشمل النشاط التعليمي خارجها كذلك. (حارث عبود ونرجس حمدي،2009، ص.58)

2-1- تعريف التعليم المكيف:

يعتبر التعليم المكيف دعما بيداغوجيا للتلميذ الذي يكون في حالة تأخر دراسي وإدماجه في التعليم العادي وذلك في أحسن الظروف الممكنة، وقد بدأ تطبيقه في بداية عام 1982، هو تعليم يهدف إلى تكييف المدرسة لحاجيات وقدرات كل تلميذ، كما يقوم على تقديم معالجة تربوية مناسبة لكل التلاميذ الذين يواجهون صعوبات قصوى في متابعة دراستهم. (بلعربي فوزية، 2015، ص.31)

ويُعرّف التعليم المكيف أيضا على أنه: نوع من التعليم العلاجي يوجه إلى التلاميذ الذين أظهروا عجزا شاملا في التحصيل الدراسي بسبب الظروف النفسية أو الصحية أو الاجتماعية التي يعيشونها، والتي أثرت على وتيرة التعليم لديهم، أو نتيجة ظروف مدرسية غير ملائمة جعلتهم يتأخرون عن زملائهم سنتين دراسيتين على الأقل الأمر الذي يحتم تنظيم تعلم خاص لفائدتهم يكون مكيفا مع ظروفهم (في مناهجه وطرائقه ووسائله وتنظيم حصصه)، كما يسعى إلى علاج ضعفهم، وتمكينهم من تدارك ما تم بعد فترة من الرعاية المركزة، وبكيفية تجعلهم يكتشفون قدراتهم على التعلم ويسيرون تدريجيا في الاتجاه الذي يهيئوهم للاندماج في الأقسام العادية. (غريب مختار، 2014، ص.121)

أي أن التعليم المكيف خاص فقط بالتلاميذ الذين يعانون من مشاكل تربوية وصعوبات تعليمية انعكست سلبا على تحصيلهم الدراسي وأدت إلى تدهور نتائجهم الدراسية وهذا يستدعي تقديم تعليم مكيف خاص بهم يتماشى وقدراتهم وحاجاتهم التعليمية حتى يتمكنوا فيما بعد من الاندماج في الصفوف الدراسية العادية.

3- الفرق بين التعليم الابتدائي والتعليم المكيّف:

قبل التطرق إلى أهم الفروقات الموجودة بين المصطلحين لابدّ من إعطاء تعريف خاص لكلّ منهما حتى نتمكّن من تحديد الفروق بينهما:

تعريف التعليم المكيّف حسب المنشور الوزاري رقم 433/وت/أ.ع/2001:

يعتبر التعليم المكيّف بمثابة خطة علاجية تتضمّن التكفّل التدريجي بالتلاميذ، الذين يعانون من تأخّر دراسي رغم ما يتلقّوْنه من معالجة تربوية لصعوبات التعلم في الحصص العادية والاستدراكية، بهدف تجسيد تكافؤ الفرص التعليمية، والتقليل من الهدر التربوي الذي يتجلّى في ظاهرتي الإعادة والتسرب المدرسيّيْن.

تعريف التعليم الابتدائي حسب ما جاء في منهاج التعليم الابتدائي عن وزارة التربية الوطنية (2016):

هو مرحلة من مراحل التعليم العام في الجزائر، والتي يلتحق بها التلاميذ ابتداءً من سن السادسة، وتتكوّن من خمسة سنوات دراسية مقسّمة على ثلاث أطوار: الطّور الأوّل (سنتان: الإيقاظ والتلقين الأوّلي) والطّور الثّاني (سنتان: تعميق التعليمات الأساسية) ويحصل المتخرّج منها على شهادة التعليم الأساسي.

التعليم المكيّف يعتبر تعليما خاصا، وهو حالة استثنائية من التعليم الابتدائي، حيث أنّ التعليم المكيّف اسْتُدْخِلَ في التعليم الابتدائي بهدف مساعدة التلاميذ على تجاوز الصّعوبات التعليمية، واسْتُخْدِمَ كحل تربوي بيداغوجي مؤقّت، في حين أنّ التعليم الابتدائي هو الحالة الطبيعية والعادية للتعليم، يتلقى التلميذ فيه من المعارف والمهارات، ويبني كفاءات من شأنها تهيئة الحياة العملية والعلمية على حدّ سواء.

وجاء التعليم المكيّف أيضا كظرف استثنائي بالمرحلة الابتدائية، لتقديم معالجة تربوية، بيداغوجية، فارقية، تسمح للتلاميذ المتأخّرين دراسيا بتخطّي الصّعوبات التعليمية وتُمكّنهم من الدّمج ضمن الأقسام العادية.

بمجرّد تحسّن مستوى التلميذ وتجاوزه للمشكلات التربوية يُدمج في القسم العادي، الذي كان فيه أي؛ يُعاد إلى التعليم الابتدائي العادي. كما أنّ التعليم المكيّف يضمّ التلاميذ المتأخرين دراسيا الذين يعانون من صعوبات تعليمية، أمّا التعليم الابتدائي (يضمّ كلّ التلاميذ العاديين المتفوّقين المتوسطين وحتّى المتأخرين دراسيا...)

في التعليم المكيف أيضا يتمّ إعداد أقسام خاصة ومعلّمين متخصّصين ومنهاج تعليمي خاص... يوجَّه فقط للمتأخرين دراسيا، عكس التعليم الابتدائي؛ حيث أنّ كلّ مادة تعليمية، يُدرّسها أستاذ خاص بها، مُكوَّنٌ فيها والمنهاج التعليمي موحّدٌ، ولكل مادة تعليمية وسائل وأدوات خاصة بها.

4- و اقع التعليم المكيف في الجز ائر:

أصدرت وزارة التربية مناشير وقرارات وزارية عديدة للتكفل بفئة المتأخرين دراسيا، كما أصدرت قرارات تنظيمية لعملية التعليم المكيف والتي امتدت من 1982 إلى غاية 2012، كان أهم هذه القرارات القرار رقم 194/ 82 المؤرخ في 1982/10/10 والذي موضوعه إجراءات فتح أقسام التعليم المكيف، ثم قرار رقم 83/9548 المؤرخ في 1983/04/16، والذي كان موضوعه تنظيم عملية الاستكشاف بغية تحديد التلاميذ المعنيين بالتعليم المكيف وحصرهم، ثم أصدرن الوزارة عدة قرارات تنظيمية لسير هذه العملية ومتابعة مدى تنفيذها، واستمر إصدار القرارات التنظيمية إلى غاية 2001، وكان آخرها القرار رقم 2001/433 المؤرخ في

2001/05/09، والذي موضوعه التعليم المكيف ومن الفترة 2001 إلى غاية 2010 لم يصدر أيّ قرار، فأصدرت الوزارة قرار رقم 2012/202 المؤرخ في 2010/07/06 وكان موضوعه إعادة تنظيم التعليم المكيف، حيث جاء هذا القرار بإلغاء وتعويض ما قبله، كما عمد إلى تحديد الإجراءات الجديدة التي تخص التعليم المكيف، وتطبيق هذه الإجراءات ابتداء من الموسم الدراسي 2011/2010. (غريب مختار، 2014، ص.121)

5- النصوص التشريعية للتعليم المكيف في الجزائر:

جاءت النصوص التشريعية لتنظيم عملية التعليم المكيف والعمل الجاد من أجل تطبيقه على أرض الواقع وتحقيق الأهداف النبيلة التي يسعى إليها، وقد جاءت هذه النصوص لشرح كيفية تطبيق هذا النوع من التعليم انطلاقا من إصدار منشور سنة 1982 يتضمن إجراءات خاصة بفتح التعليم المكيف وصولا إلى المنشور الوزاري الذي أصدر سنة 2010 والخاص بإعادة تنظيم التعليم المكيف وفيما يلي سنتطرق إلى المناشير الوزارية الخاصة بالتعليم المكيف.

5-1- المنشور رقم 194/ 82:

يتضمن إجراءات خاصة بفتح التعليم المكيف والذي أصدر في 10 أكتوبر 1982 من مديرية التعليم – مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني والموجَّه إلى مديري التربية والتعليم والذي كان فحواه:

- فتح قسم التعليم المكيف مرهون بوجود معلم مكوّن (متخصص) في المعهد التكنولوجي للتربية.
- التلاميذ المستفيدون هم تلاميذ السنة الثالثة ابتدائي.
- يحدد المعلم مع لجنة تقنية تابعة لمركز التوجيه المدرسي والمهني الأطفال المستفيدين من التعليم المكيف.
- تقدم في أقسام التعليم المكيف مناهج تربوية مكيفة.
- حدد المنشور عدد التلاميذ ما بين 15-18 تلميذا على أن لا يتجاوز العدد 20 تلميذا في أي حال من الأحوال من أجل تيسير استخدام التعليم الفوري، وكذا مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ داخل القسم الواحد.
- أدرجت ملاحظة في هذا المنشور على أن مراحل الكشف للسنة الدراسية 1981-1982 تدخل في الإطار التجريبي.
- من خلال محتوى المنشور المتضمن الإجراءات الخاصة بفتح قسم التعليم المكيف نجد أنه ركز على نقطتين أساسيتين وهما:
  - الفئة المعنية بهذا النوع من التعليم هم تلاميذ السنة الثانية أي الذين لم يتجاوزوا السنة الثانية ابتدائي بسبب صعوبات تعلّمية أدّت إلى بقائهم في الصف الثاني.
  - المعلمين المعنيين بتدريس هذا النوع من التعليم الذين يُشترط أن يكونوا متكوّنين في المعهد التكنولوجي للتربية، وهذا حرصا من وزارة التربية الوطنية على مصلحة التلميذ المستفيد من هذا النوع من التعليم، كما أوضحت وزارة التربية التلاميذ الذين يعنى بهم التعليم المكيف بشكل أكثر دقة مما سبق، وهم التلاميذ الذين لديهم تضخم في جميع المواد بعد مضي السنتين الأوليتين من المدرسة الأساسية، ويتم تحديدهم عن طريق المعلم واللجنة التقنية التابعة لمركز التوجيه المدرسي والمهني، أي أنه لا يكفي أن يعيدوا السنة الثانية ابتدائي فقط، بل يعانون من مشاكل تعلمية في جميع المواد الدراسية.
- وقد حرصت الوزارة أيضا على تقديم مناهج تربوية مكيفة خاصة بالتلاميذ الذين يعانون من صعوبات تعلمية شاملة وتختلف عن المناهج التربوية العادية كون الفئة المستهدفة حالة خاصة يتم التكفل بها بشكل خاص من جميع النواحي.

- وقد حدد المنشور أيضا عدد التلاميذ في الصف من 15-18 على ألّا يتجاوز 20 تلميذا، وهذا يدل على أن الوزارة تسعى إلى تطبيق التعليم المكيف بشروطه المحددة سابقا حتى تصل إلى نتيجة مرضية خاصة وأن العدد القليل للتلاميذ في القسم الواحد يساعد على إيصال المعلومة بشكل جيد ومراعاة الفروق الفردية فيما بينهم والقدرة على متابعة تعلماتهم بشكل جيد.

ومن الجوانب الجيدة لهذا المنشور والتي تُحسب له أن مراحل الكشف للسنة الدراسية 1982/1981 تدخل في الإطار التجريبي، وهذا يدل على أن التجربة يتبعها تقييم ومتابعة من طرف وزارة التربية الوطنية، وبالتالي الوقوف على ما تم إنجازه والعمل على إنجاز ما لم يُنجز وتسخير الإمكانيات اللازمة لذلك، وقد أكد المنشور على أن التجربة تجرى فقط في الولايات التي تكفلت بتكوين المعلمين في المعاهد التكنولوجية للتربية بالجزائر ووهران، وهذا تأكيد من الوزارة على النقطة السابقة من المنشور والمتمثلة أساسا في ضرورة خضوع المعلمين المسندة إليهم أقسام التعليم المكيف للتكوين في المعاهد التكنولوجية للتربية.

2-5- المنشور رقم 83/1548:

يتضمن التعليم المكيف (حملة استكشاف الأطفال غير المتكيفين) والذي صدر في 16 أفريل 1983 من طرف مديرية التعليم، مديرية الخدمات الاجتماعية، مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني والموجهة إلى مديرية التربية والتعليم، والتي تتضمن:

- التعليم المكيف هو نوع من التعليم العلاجي يوجَّه إلى التلاميذ الذين يعانون من تأخر دراسي عام وإجمالي يشمل جميع المواد.
- ركز على كشف الأطفال الذين يعانون من التأخر الدراسي.
- دور اللجنة الطبية النفسية التربوية الولائية المتمثل في مراقبة ومتابعة جميع عمليات سير حملة الكشف.
- كما حدد المنشور بدقة أعضاء اللجنة الطبية النفسية التربوية والتي تتكون من:
- مدير التربية أو ممثله.
- رئيس اللجنة.
- مفتش المنطقة.
- مدير المدرسة التي ينصب بها القسم.
- طبيب من الصحة المدرسية.
- مستشارة التوجيه المدرسي والمهني.
- معلم التعليم المكيف.
- ممثل أوليا التلاميذ.
- مساعدة اجتماعية عند الإمكان.

يؤكد هذا المنشور على ما جاء في المنشور السابق 82/194 المتضمن إجراءات خاصة بفتح التعليم المكيف في تحديد الفئة المستهدفة في التعليم المكيف، وهم التلاميذ الذين يعانون من تأخر دراسي عام إجمالي يشمل جميع المواد، وبهذا يستبعد المنشور كل التلاميذ الذين يعانون من إعاقات ذهنية سواء خفيفة أو شديدة، ويحدد بدقة هذه الفئة كما يؤكد على أن التعليم المكيف نوع من التعليم العلاجي، فهو بذلك يهدف إلى معالجة المشاكل التربوية التي يعاني منها هؤلاء التلاميذ.

كما ركز المنشور على دور اللجنة الطبية النفسية الولائية في مراقبة ومتابعة كل عمليات الكشف، حيث أنها مسؤولة بكل أعضائها في الكشف عن هؤلاء التلاميذ والعمل على دراسة ملفات الأطفال المقترحين للكشف وأخذ قرار قبولهم في القسم المكيف، حيث أن مصلحة التوجيه المدرسي ليست هي المسؤولة الوحيدة عن هذه القرارات وكذلك عن الكشف عن هذه الفئة.

كما أوضح المنشور بدقة أعضاء اللجنة، فهي لجنة متنوعة وشاملة، حيث كل عضو فيها يساهم ويشارك في الكشف عن التلاميذ الذين يعانون من مشاكل تربوية، فالتكفل الطبي النفسي للتلاميذ المعنيين بالكشف نستبعد بواسطته التلاميذ الذين يعانون من مشاكل عضوية أو نفسية، والتي أثرت بدورها على النتائج الدراسية وساهمت في ظهور التأخر الدراسي.

كما نجد أن هذا المنشور قد أشرك المعلم في القسم العادي بالكشف لكونه متابع للتلاميذ ولديه القدرة على إبداء ملاحظات من شأنها أن تساعد في عملية الكشف.

5-3- المنشوررقم 025/م.ت/84:

يتضمن متابعة الأطفال المسجلين في قسم التعليم المكيف، والذي صدر في 07 جوان 1984 من طرف مديرية التعليم-مديرية الامتحانات-التوجه المدرسي والمهني والموجَّه إلى مديري التربية ويتضمن:

- إذا كان التعليم المكيف يهدف إلى القضاء على التأخر الدراسي، فإنه يرمي في نفس الوقت إلى إدماج كل طفل في التعليم العادي، وذلك في أحسن الظروف الممكنة، وعليه يجب أن يعتبر القسم المكيف وسيلة تربوية تستخدم أساسا للتكفل المؤقت لكل طفل.
- بعض التوجهات التربوية التي تفيد المعلم المتخصص في التكفل بالتلاميذ في قسم التعليم المكيف كاستخدام الطرق التربوية النشطة.
- مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.
- تبنّي التعليم الفردي قصد تنمية المجهود الشخصي عند الطفل.
- كما أشارت وزارة التربية مرة أخرى إلى دور اللجنة الطبية النفسية التربوية في توجيه الملاحظة المستمرة وتقويم تطوّر كل تلميذ، ولا ينحصر دورها في الكشف فقط.

من خلال المنشور 84/025 نجد أنه جاء ليكمل المنشورين السابقين، ويؤكد على أن التعليم المكيف هو نوع من التعليم العلاجي يهدف إلى القضاء على التأخر الدراسي، ومن ثم إدماج التلاميذ في الأقسام العادية؛ أي أنه مؤقت، فهو جاء كحل بيداغوجي مؤقت، إذ يساعد التلميذ على تجاوز الصعوبات التعليمية والقدرة على تخطي المراحل التعليمية بصفة عادية، وقد أشار أيضا إلى الطرق التربوية النشطة التي يستخدمها المعلم مع تلامذته، والتي تهدف إلى تسهيل عملية التعليم واكتساب المعارف والمهارات اللازمة مع مراعاة المعلم للفروق الفردية بين تلاميذه ووتيرة تعلمهم، فكل تلميذ يختلف عن الآخر في تعلمه ووتيرته البيولوجية، كما أكد المنشور على ضرورة تبني التعليم الفردي، أي أن كل تلميذ يساهم في بناء المعلومات والمعارف والمهارات وبالتالي تعزيز التعليم الفردي وتشجيعه، وقد أكد المنشور مرة أخرى على دور اللجنة الطبية النفسية التربوية في توجيه الملاحظة المستمرة وتقويم تطور كل تلميذ؛ أي أن عمل اللجنة ودورها يمتد طيلة العام الدراسي ولا يقتصر على الكشف فقط.

5-4- المنشوررقم 85/053:

يتضمن توقيت التعليم المكيف الذي صدر في 09 أكتوبر1985 من طرف مديرية التعليم الأساسي – المديرية الفرعية للتعليم المتخصص والموجه إلى مديري التربية- مفتش التربية والتكوين- مفتشي التعليم الأساسي للطور 1-2.

- يستوجب على المعلم المتخصص أن يعمل قانونيا 30 ساعة أسبوعيا تتوزع كالتالي: 27 ساعة مخصصة للنشاطات التربوية مع التلاميذ، 03 ساعات تُخصّص للعمل ضمن الفريق التربوي أو اللجنة الطبية النفسية التربوية أو لتحضير الوسائل التربوية بالإضافة إلى استقبال أولياء التلاميذ.

- نظرا لخصائص التعليم المكيف فمن الصعب وضع توزيع زمن موحد ومقنن، لذلك فعلى المعلم أن ينظم جداول توقيته حسب مميزات قسمه، غير أنه يمكن استغلال جداول التوقيت الأسبوعي المقترح المرفق في وضع توزيع مناسب.

- وردت في التوقيت الأسبوعي مقترح مجموعة الأنشطة المقررة للتعليم المكيف وهي: القراءة- التعبير-التربية الإسلامية - التربية البدنية -الخط - تمارين كتابية – محفوظات – موسيقى وغناء – رسم – أشغال يدوية – التربية البدنية.

من خلال هذا المنشور نجد أنه موجَّه إلى: مديرية التربية (للإعلام والتوزيع) وإلى مفتشي التربية والتكوين (للإعلام والمتابعة) وإلى مفتشي الأساسي الطور الأول والثاني (للإعلام والمتابعة) وإلى مديري ملحقات المدارس الأساسية (للتطبيق)، وهذا على خلاف المناشير السابقة والتي كانت موجهة إلى مديري التربية، ويدل هذا على الأهمية التي بلغها التعليم المكيف وحرص وزارة التربية على تنفيذه بالشكل المطلوب والعمل على إنجاح هذا النوع من التعليم كونه حل بيداغوجي علاجي.

كما جاء في هذا المنشور شرح مفصل لساعات عمل المعلم المكلف بالتعليم المكيف وهي 30 ساعة أسبوعيا، وتقسيم ساعات الأسبوع بالتفصيل وعرض لمختلف المواد الأساسية المقررة للتعليم المكيف والشاملة والتي تمس جميع جوانب النمو المختلفة للتلميذ.

أيضا إعطاء معلم قسم التعليم المكيف الحرية في وضع جداول توقيت حسب مميزات قسمه، وذلك لخصائص التعليم المكيف التي من الصعب وضع توقيت زمني محدد ومقنن لها، وذلك بمراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ ووتيراتهم البيولوجية في التعليم.

5-5- المنشور رقم 596/أ.ع/88:

يتضمن تنظيم التعليم المكيف والذي صدر في 13 ديسمبر 1988 من طرف وزارة التربية والتكوين والموجَّه إلى السادة الولاة أقسام استثمار المواد البشرية- مفتشي التربية والتكوين- مفتشي التعليم الأساسي- مديري مراكز التوجيه المدرسي والمهني، ويتضمن: شروط فتح قسم التعليم المكيف والمتمثلة في:

- وجود معلم متخصص.
- وجود تلاميذ متأخرين دراسيا.
- توفير الإمكانيات المادية الكافية.
- موقع جغرافي مناسب (يتوسط مجموعة من المدارس).
- توظيف معلمين متخصصين؛ معلمي خريجي المعاهد التكنولوجية للتربية بالجزائر ووهران.

أشار المنشور إلى التوقيت المناسب الذي يجب أن تجرى فيه عملية الكشف وهو ابتداء من السنة الثانية من التعليم الأساسي، حيث أن الهدف الأسمى للتعليم المكيف هو إدماج التلاميذ في الأقسام العادية.

تحديد مهام اللجنة الطبية النفسية البيداغوجية التي يترأسها مدير مركز التوجيه المدرسي والمهني في استكشاف التلاميذ المتأخرين دراسيا والمتمثل فيما يلي:

- إعداد برنامج العمليات التي تقوم بها خلال السنة الدراسية.
- دراسة ملفات التلاميذ المعنيين.

- تنظيم عملية الاستكشاف والقيام بها.
- اتخاذ قرارات القبول في القسم المكيف، وإعادة الإدماج في القسم العادي.
- تنظيم دورات تدريسية لاستكمال تأهيل المعلمين المتخصصين وتجديد معارفهم.

جاء في منشور 88/596 أيضا "تجدر الإشارة هنا إلى أن التلاميذ المتخلفين عقليا غير معنيين بهذا النوع من التعليم، بل يستحسن توجيههم إلى مؤسسات خاصة بهم".

كما جاء في أيضا أن التعليم المكيف أصبح بعدا من أبعاد التعليم الأساسي تجب العناية به في مدارسنا، كما أشار إلى الدور الذي يتعين على مفتشي التعليم الأساسي القيام في التنشيط والمتابعة وتنصيب الأقسام الخاصة بالتعليم المكيف وفي مختلف العمليات التكوينية للمعلمين المتخصصين.

كما جاء في أيضا شروط فتح قسم التعليم المكيف واللازم توفرها من معلم متخصص وتلاميذ متأخرين دراسيا...الخ، وأكّد المنشور مرة أخرى على ضرورة وجود معلمين متخصصين من خريجي المعاهد التكنولوجية وهذا يدل على حرص وزارة التربية على أن يكون المعلم مكون ومتخصص ومتمرس وقادر على التكفل بهذه الفئة من التلاميذ، وأشار المنشور إلى التوقيت المناسب الذي تجرى فيه عملية كشف التلاميذ والذي حُدّد ابتداء من السنة الثانية من التعليم الأساسي دليل على اهتمام الوزارة بالتكفل المبكر بهؤلاء التلاميذ والعمل على معالجة الصعوبات التعليمية التي يواجهونها حتى يكونوا قادرين على التعلم بشكل طبيعي والاندماج في الصفوف العادية ومجاراة أقرانهم في عملية التعليم.

وقد تناول المنشور مهام اللجنة الطبية النفسية التربوية بشكل مفصل تشرح من خلاله وزارة التربية والتكوين المهام المنوطة بهذه اللجنة وكيفية عملها لكونها طرف مهم في الكشف عن التلاميذ المتأخرين دراسيا والتكفل المبكر بهم والعمل على إدماجهم في الأقسام العادية.

وقد جاء في المنشور 88/596 بشكل صريح وواضح بأن التلاميذ من فئة المتخلفين عقليا غير معنيين بهذا النوع من التعليم؛ أي أن التلاميذ المتأخرين دراسيا هم الفئة الوحيدة المعنية بالتعليم المكيف.

كما أكّد المنشور على ضرورة الاهتمام بالتعليم المكيف والعمل على تطبيقه.

5-6- المنشوررقم 92/122/111:

ويتضمن أقسام التعليم المكيف، والذي صدر في 29 أفريل 1992 من طرف مديرية التعليم الأساسي- نيابة المديرية للتعليم المتخصص- نيابة المديرية لمقياس سير المؤسسات والموجَّه إلى مفتش أكادمية الجزائر- مديري التربية ويتضمن المنشور:

- أقسام التعليم المتخصص بنوعيه (المكيف والتحضيري) يجب أن يُبقى عليها في إطار المدرسة الأساسية المندمجة، ولابد أن تبرز ضمن الخرائط المدرسية للمؤسسات التي كانت تستقبلها، وذلك بإضافة المنصب والإشارة إليه في الملاحظة- المعلمون الذين كُوّنوا لهذا الغرض منذ 1983 معلمي الأقسام المكيفة التي تفتح في المدارس التي يدرّسون بها ولا يمكن تكلفتهم بمهام أخرى.

- التأكيد على ضرورة الإبقاء على هذه الأقسام مفتوحة متى توفرت الحجرة والمعلمة المختصة أو المختارة وأن غلقها أمر مرهون بتقرير مفصل من مفتش التربية والتعليم الأساسي يذكر فيه الأسباب التي أدّت إلى غلقه.

- جاء المنشور 92/111 إلى التأكيد على ضرورة إبقاء أقسام التعليم المتخصص بنوعيه (المكيف والتحضيري)، وهذا في إطار الوقوف على السير الحسن للتعليم المكيف والعمل على إنجاحه، وكذا التأكيد على أن المعلمين الذين كُوِّنوا لهذا النوع من التعليم يتكفلون فقط به ولا يُوَّجهون إلى عمل آخر أو وظيفة أخرى، وهذا يدل على أن الوزارة على توفير الظروف الملائمة والمناسبة للتعليم الجيد لهؤلاء التلاميذ.

- جاء المنشور بشكل صريح ليؤكد على ضرورة إبقاء أقسام التعليم المكيف وعدم غلقها متى توفرت شروط معينة كالحجرة والمعلمة...الخ.

5-7- المنشوررقم 24/م.ت.م/94:

يتضمن تنظيم التعليم المكيف والذي صدر في 29 جانفي1994 من طرف مديرية التنظيم المدرسي والموجه إلى مفتش أكاديمية الجزائر- مديرية التربية للولايات- مفتش التربية والتكوين- مفتش التعليم الأساسي- مديري المدارس الابتدائية، ويتضمن:

- منح التلاميذ الذين يعانون من تأخر دراسي شامل وعميق تعليما خاصا يمكنهم من تدارك النقص الملاحظ عليهم نتيجة ظروف اجتماعية أو نفسية أثرت سلبا على مسارهم الدراسي ثم إعلان إدماجهم في الأقسام العادية بعد معالجتهم.

- أجاز المنشور وبصفة استثنائية الاستعانة بمعلمي المدرسة الأساسية الأكفاء الراغبين في العمل مع هذه الفئة من التلاميذ، وذلك بسبب قلة المعلمين المتخصصين في هذا النوع من التعليم.

- ينبغي إنشاء اللجنة الطبية النفسية البيداغوجية على مستوى كل مقاطعة تربوية أو أكثر حيث إمكانيات وخصوصيات كل ولاية بالتنسيق مع المصالح المعنية بمديرية التربية وتتشكل هذه اللجنة من:

- مفتش التربية والتعليم الأساسي للطورين 1 و2 رئيسا.
- مفتش التوجيه المدرسي والمهني أو مستشار التوجيه المدرسي والمهني عضوا.
- طبيب الصحة المدرسية عضوا.
- مدير مدرسة ابتدائية عضوا.
- المعلمين المتخصصين في التعليم المكيف بالمقاطعة أو معلمي المدرسة الأساسية المكلفين بهذا التعليم أعضاءً.
- ممثل عن مكاتب جمعيات أولياء التلاميذ على مستوى المقاطعة عضوا.

- تأكيد منشور 94/24 على أن تبرز أقسام التعليم المكيف ضمن الخرائط التربوية للمؤسسات، وأن يعيّن لها المعلم المتخصص أو المكلف قبل نهاية السنة الدراسية.

جاء منشور 94/24 ليؤكد على ضرورة التكفل بالتلاميذ المتأخرين دراسيا بسبب ظروف نفسية أو اجتماعية أثرت على الجانب التحصيلي بشكل سلبي وجعلتهم غير قادرين على تجاوز الصعوبات التعلمية، وهنا جاء المنشور بشرح معمق ومفصل لمثل هذه الفئة والأكيد على ضرورة الاعتناء والتكفل الجيد بهم والعمل على إدماجهم ضمن الأقسام العادية، كما سمح هذا المنشور بصفة استثنائية لمعلمي الأقسام العادية بالتكفل بقسم التعليم المكيف شرط توفر الرغبة والاهتمام بمثل هذا النوع من التعليم، وهذا راجع إلى نقص في عدد المعلمين المكوّنين في المعاهد التكنولوجية في انتظار تكوين معلمين جدد في العام المقبل، وهذا يدل على حرص الوزارة على حسن سير التعليم المكيف ومحاولة توفير الظروف الملائمة من أجل إنجاحه واستمراره كونه يصب في مصلحة التلميذ المتأخر دراسيا بالدرجة الأولى، كما أشار المنشور إلى اللجنة الطبية النفسية البيداغوجية وضرورة إنشائها على مستوى كل مقاطعة تربوية أو أكثر حسب إمكانيات وخصوصيات كل ولاية، وهذا يدل على أن الوزارة تعمل بشكل جِدّي وحازم فيما يتعلق بالتعليم المكيف من خلال إنشاء لجنة على مستوى كل مقاطعة أو أكثر تقوم بمهامها بشكل جيد، فهي تلعب دورا مهما في عملية الكشف والمتابعة والتوجيه. أكّد المنشور على إبراز أقسام التعليم المكيف في الخرائط التربوية للمؤسسات وهده راجع إلى أهمية التعليم المكيف كوسيلة بيداغوجية تحاول الوزارة من خلالها وضع حد للهدر المدرسي المتمثل في أشكاله المختلفة من تسرب مدرسي وتأخر دراسي كما أكدت على تعين المعلمين المسؤولين بالتكفل بأقسام التعليم المكيف قبل نهاية السنة الدراسية وهدا يدل على جدية الوزارة بشأن التكفل الجيد بالتلاميذ المتأخرين دراسيا وتمكينهم من دخول مدرسي عادي شأن التلاميذ العاديين.

5-8- المنشوررقم 1061/و.ت/م.د/96:

يتضمن التكفل بالتلاميذ ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة والدي صدر في 08 أكتوبر 1996 من طرف وزارة التربية الوطنية والموجه إلى مفتشي أكاديمية الجزائر-مديري التربية للولايات –مفتشي التربية والتكوين –مفتشي التربية والتعليم الأساسي للأطوار الثلاثة –مفتش التوجيه المدرسي –مديري الابتدائية والإكمالية

يتضمن: تحديد المقصود بذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في مرحلة التعليم الأساسي، حيث تضمن التلاميذ المتأخرين دراسيا والمصابون بعاهة والمصابون ببعض الأمراض المزمنة، كذلك أشار إلى نوعين من المتأخرين دراسيا نوع بسيط وجزئي يظهر في عدم التحكم في المفاهيم الأساسية في الرياضيات واللغة تتم معالجته في الحصص العادية من خلال نتائج التقويم التحصيلي، ونوع عميق وشامل يعالج في أقسام التعليم المكيف أين يتلقى التلاميذ علاجا مكثفا ومؤقتا وهذا ليس بسبب تدهور قدراتهم العقلية (الضعف العقلي)، بل يعود هذا التأخر الظرفي إلى أسباب نفسية أو تربوية أو اجتماعية أو صحية، كما جاء فيه إدماج تلميذ التعليم المكيف في قسمه العادي بمجرد أن يرى الفريق التربوي للمؤسسة أنه بإمكانه متابعة العملية التربوية مع زملائه في القسم العادي شريطة أن تُمنح له متابعة خاصة من معلمه في القسم العادي بالتنسيق مع معلم التعليم المكيف، وقد دعا المنشور إلى الاهتمام بهذا النوع من التعليم بفتح أقسام في مختلف المقاطعات التفتيشية.

إن منشور 96/1061 جاء بشرح مفصل لما يُعرف بفئة ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة حتى لا يقع اللبس فيما يخص هنا الفئة وماهيتها، وهذا دليل على حرص النظام التعليمي على ضبط كل ما يختص بالتعليم المكيف والفئة المستهدفة من أجل نجاح عملية التكفل بالتلاميذ المتأخرين دراسيا، وقد تناول المنشور بالشرح المفصل معنى التأخر الدراسي وحدد أنواعه حتى يكون واضحا ومفهوما لأفراد الأسرة التربوية وغيرها، كما أكد المرسوم على ظرفية التأخر الدراسي وعدم اتصافه بالديمومة وإنكار وجود أدنى علاقة تربطه بالضعف العقلي؛ أي استبعاد ذوي الإعاقات الذهنية من فئة المتأخرين دراسيا، وهذا يدل على حرص النظام التعليمي على الضبط الجيد والتحديد الدقيق لهذه الفئة بهدف التكفل الجيد بها.

أيضا جاء في المنشور96/1061 إمكانية دمج تلميذ التعليم المكيف في الأقسام العادية، وذلك بإذن من الفريق التربوي بالمؤسسة الذي يرى بإمكانية الدمج وتجاوز التلميذ للصعوبات التعليمية التي كانت تواجهه مع إبقاء المتابعة من طرف معلم التعليم المكيف والتنسيق مع معلم القسم العادي لضمان سير عملية تعلم التلميذ بشكل جيد وتجنب حدوث التأخر مرة أخرى أي أن التلميذ يبقى تحت المتابعة إلى فترة معينة.

وقد أكد المنشور على ضرورة فتح أقسام في مختلف المقاطعات التفتيشية، فالتعليم المكيف جاء كأسلوب علاجي وحل بيداغوجي من أجل التقليل من التأخر والرسوب والحد من تفشي هذه الظاهرة أو القضاء عليها نهائيا، لذا فإن فتح أقسام مختلفة للتعليم المكيف لفئة التلاميذ المتأخرين دراسيا وبأعداد معتبرة قد يساهم في تحقيق هذا المسعى في القريب العاجل.

5-9- المنشوررقم 433/و.ت/أ.ع/2001:

يتضمن الرعاية التربوية للتلاميذ المتأخرين دراسيا، والذي صدر في 09 ماي 2001 من طرف الأمانة العامة والموجه إلى مفتش أكاديمية ولاية الجزائر- مديري التربية للولايات، ويتضمن ما يلي:

- التكفل التدريجي بالتلاميذ المتأخرين دراسيا رغم ما يتلقونه من معالجة تربوية في الحصص العادية والاستدراكية بهدف التقليل من ظاهرتي الإعادة والتسرب المدرسيين.

- التأكيد بأن التلاميذ الذين يوضعون في أقسام التعليم المكيف هم تلاميذ يعانون من صعوبات تعليمية حادة تعيق تمدرسهم العادي، فيتلقون علاجا تربويا مكثفا وظرفيا في تعلم القراءة والكتابة والحساب.

- إعادة إدماج أي تلميذ سمحت أداءاته بمتابعة عملية التعليم في قسمه العادي على أن يحظى بمتابعة خاصة من معلم قسمه العادي.

- كما جاء هذا المنشور ليؤكد على أهمية الرعاية بالتلاميذ المتأخرين دراسيا وضرورة التكفل بهم وتقديم العلاج التربوي المكثف لهم في المواد الأساسية من أجل العمل على دمجهم في الأقسام العادية ومواصلة تعلماتهم بشكل طبيعي مع متابعتهم بشكل مستمر لضمان تخطيهم للصعوبات التعليمية، ومن جانب التنظيم التربوي فقد حرصت الوزارة أيضا على تغيير اسم اللجنة لاسم الاستكشاف الذي يدل بشكل صريح على أهمية بالغة لعملية الكشف والمتابعة وأعطت لها حيز الأولوية في جدول مهامها لأنها تختص بالتلاميذ المتأخرين دراسيا، كما ركزت الوزارة على تخصيص وقت أكبر من أجل المواد الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب لما لها من أهمية كبيرة والفشل فيها يسبب مشاكل تعلمية في المواد الأخرى.

5-10- المنشوررقم 10/0.0.2/202:

يتضمن إعادة تنظيم التعليم المكيف والذي صدر في 08 جويلية2010 من طرف مديرية التعليم الأساسي والموجه إلى مديري التربية بالولايات- مفتشي التعليم الابتدائي- مديري المدارس الابتدائية، ويتضمن ما يلي:

- فتح أقسام التعليم المكيف حسب الحاجة والإمكانيات على مستوى مدرسة ابتدائية أو مجموعة من المدارس الابتدائية أو على مستوى مقاطعة تفتيشية.

- ينبغي أن تظهر أقسام التعليم المكيف في الخرائط المدرسية للمدارس الابتدائية المحدثة بها.

- يُعيّن لمادة الأقسام معلمون فور تحديد قائمة التلاميذ الموجهين إلى قسم التعليم المكيف.

- يتراوح عدد التلاميذ في قسم التعليم المكيف ما بين 10 تلاميذ إلى 15 تلميذا.

- التلاميذ المعنيين بالتعليم المكيف هم الراسبون في نهاية السنة الثانية ابتدائي الذين يتعذر عليهم إعادة السنة مع التلاميذ العاديين نظرا للصعوبات التعلمية التي واجهتهم طوال مرحلة الطور الأول.

- تتولى اللجنة الطبية النفسية التربوية على مستوى المقاطعة التفتيشية التربوية تحديد قائمة التلاميذ الموجهين إلى قسم التعليم المكيف.

- دور اللجنة الطبية النفسية التربوي دراسة ملفات التلاميذ الذين رشحهم الفريق التربوي بالمدرسة لقسم التعليم المكيف واتخاذ القرارات بشأن هؤلاء التلاميذ ودعم ومساندة الفريق التربوي بالمدرسة ومعلمي التعليم المكيف.

- نشاطات التعلم والزمن البيداغوجي في تشخيص صعوبات التعلم لكل متعلم على حدة وضرورة اعتماد تعليم علاجي فردي.

- تأطير أقسام التعليم المكيف والأولوية للمعلمين الذين باشروا العمل في التعليم المكيف سواء بصفتهم معلمين متخصصين أو عاديين.

- المتابعة: إن الفريق التربوي مطالب بمتابعة مستمرة لمدى تقدم تلاميذ التعليم المكيف في عملية التعليم والتعلم.

6-التقييم والارتقاء:

إن تلاميذ التعليم المكيف شأنهم شأن زملائهم المتمدرسين في السنة الثانية يخضعون إلى نفس التدابير وإجراءات التقييم والارتقاء إلى مستوى أعلى.

جاء منشور 10/0.0.2/202 المؤرخ في 08 جويلية 2010 من أجل ترقية أداء التعليم المكيف وتحسين نتائجه، وهذا بعد أن لوحظ أن التعليم المكيف لم تظهر فعاليته ونجاعته ولم يصل إلى النتائج المتوقعة والمترقبة من طرف وزارة التربية.

ورمى هذا المنشور إلى تحديد إجراءات جديدة تخص التعليم المكيف، والتي من شأنها تحسين وترقية التعليم المكيف والتي مست جميع الجوانب ابتداء من فتح أقسام التعليم المكيف وصولا إلى عملية التقييم والارتقاء، وهذا يدل على الحرص المستمر والعمل الجدي من طرف الوزارة فيما يخص التعليم المكيف والعمل على إنجاحه، وكل هذا يصب في مصلحة وفائدة التلميذ المتأخر دراسيا.

7- خاتمة:

وأخيرا يمكن القول أنّه بالعودة إلى المناشير الوزارية، نجد أنّ وزارة التربية الوطنية، قد أوفت التعليم المكيّف حقه -نظريا- من شرح لماهيته، وتفصيل لإجراءات تطبيقه، فعمدت إلى توفير الوسائل البيداغوجية والمادية الممكنة، والتركيز الأكبر كان على التلميذ المتأخر دراسيا، وكيفية مساعدته على تخطي المشكلات التربوية وتجاوزها، والعمل على بناء كفاءاته وتطوير مهاراته وقدراته من أجل الاندماج مع أقرانه ضمن الصّف التعليمي، فالتعليم المكيّف حسب وزارة التربية الوطنية يعتبر دعما بيداغوجيا للتلميذ، الذي يكون في حالة تأخر دراسي وإدماجه في التعليم العادي، وذلك في أحسن الظروف الممكنة، كما أنه تعليم يهدف لتكييف المدرسة لحاجيات وقدرات كلّ تلميذ، كما يقوم على تقديم معالجة تربوية مناسبة لكل التلاميذ، الذين يواجهون صعوبات قصوى في متابعة دراستهم، لكن الملاحظ أنّ التعليم المكيّف لم يأخذ حظّه ونصيبه الذي يستحقه من الجدّية في التطبيق، وكذا الحرص الشديد على إنجاحه، فالمدارس الابتدائية التي تحتوي على أقسام مكيفة تُعدّ على الأصابع، في حين أنّ نسبة الرسوب المدرسي مرتفعة جدا والمشاكل التربوية منتشرة بشكل كبير في الوسط المدرسي، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات المحلّية عن واقع التعليم المكيّف في الجزائر، ويبقى التلميذ يعاني من التأخّر المدرسي والصّعوبات التعليمية التي تسبب عجزا شاملا في التحصيل الدّراسي، ليكون الرسوب المدرسي نتيجة مؤكدة لا مفرّ منها، وهنا تصبح الدروس الخصوصية هي الملجأ الوحيد الذي يسلكه الأولياء قصد إنقاذ مستقبل أولادهم، ومحاولة تحسين مستواهم الدّراسي.

وإزاء هذا الوضع، سنحاول فتح المجال من خلال دراستنا هذه أمام أكبر عدد ممكن من الباحثين والمهتمين بمجال التربية والتعليم والأساتذة المختصين في علم النفس وعلوم التربية عن طريق طرح التساؤليين الآتيين:

-أين يكمن الخلل في التعليم المكيّف؟ أهو الجانب التنظيري (من حيث إعداد المناشير الوزارية) أو الجانب التنفيذي بخصوص كيفية تطبيق التعليم المكيّف على أرض الواقع كما جاءت به النصوص تشريعيه؟

- هل علينا أن نفتح المجال للبحث عن حلول تربوية بيداغوجية أخرى من أجل معالجة الصعوبات التعليمية أم لابدّ من مراجعة المناشير الوزارية والالتزام بما جاء بها والتطبيق الفعلي والصارم لها داخل اقسام التعليم المكيف؟

- قائمة المراجع:

بالعربي فوزية.(2015). واقع التعليم المكيّف في الجزائر دراسة وصفية بولاية تلمسان، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان.ص31.

حارث عبود ونرجس حمدي.(2009). الاتصال التربوي. ط 1. الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع.ص58.

غريب مختار.(2014). واقع التعليم المكيف في الجزائر، مجلة الدّراسات والبحوث الاجتماعية. 06.02. . 115-130.

اللجنة الوطنية للمناهج.(2016). مناهج مرحلة التعليم الابتدائي. وزارة التربية الوطنيه.ص14.

منشور وزاري رقم 025.(1984). متابعة للأطفال المسجلين في أقسام التعليم المكيّف. مديرية التعليم ومديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني. الجزائر.

منشور وزاري رقم 1061.(1996). التكفل بذوي الاحتياجات التربوية الخاصة. وزاره التربية الوطنية. الجزائر.

منشـــور وزاري رقم 111.(1992). أقســـام التعليم المكيّف. مديريه التعليم الأســـاســـي ونيابة المديرية للتعليم المتخصـــص ونيابة المديرية لمقاييس ســـير المؤسسات. الجزائر.

منشـــور وزاري رقم 1548.(1983). التعليم المكيّف (حملة اســـتكشـــاف للأطفال الغير متكيفين). مديرية التعليم ومديرية الخدمات الاجتماعية مديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني. الجزائر.

منشور وزاري رقم 194.(1982). إجراءات خاصة بفتح أقسام التعليم المكيّف. مديرية التعليم ومديرية الامتحانات والتوجيه المدرسي والمهني. الجزائر.

منشور وزاري رقم 202.(2010). إعادة تنظيم التعليم المكيّف. مديرية التعليم الأساسي. الجزائر.

منشور وزاري رقم 24. (1994). تنظيم التعليم المكيّف. مديرية التنظيم المدرسي. الجزائر.

منشور وزاري رقم 433.(2001). الرعاية التربوية للمتأخرة دراسيا. الأمانة العامة. الجزائر.

منشور وزاري رقم 53.(1985). توقيت التعليم المكيّف. مديرية التعليم الأساسي والمديرية الفرعية للتعليم المتخصّص. الجزائر.

منشور وزاري رقم 596.(1988). تنظيم التعليم المكيّف. وزارة التربية والتكوين. الجزائر.